

مقياس المحاسبة العمومية

-المحور الثاني: مفاهيم حول الميزانية العامة

المحاضرة الثانية أنواع وأهمية الميزانية العامة

أنواع الميزانية العامة

مرت الميزانية العامة أثناء تطورها بعدة مراحل، لذا ظهرت عدة أنواع لها منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، وهي كالتالي:

ميزانية البنود (الميزانية التقليدية)

لقد بدأ تطبيق موازنة البنود أو الموازنة التقليدية في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقدم صورة من صور الموازنة تمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها و تنفيذها و الرقابة عليها. وهي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج و وظائف و بتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها.

ميزانية البرامج والأداء

ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية البنود من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية و ما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق، بل أنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق و بالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، و بين المنتجات التي تتحقق من هذا الإنفاق، و لذلك يطلق على هذا النوع من ميزانيات الأداء بمصطلحات مماثلة و متقاربة منها ميزانية البرامج أو ميزانية الانجاز وغيرها.

ميزانية التخطيط والبرمجة

يرتكز هذا النوع من الميزانية على التخطيط و على ضرورة الربط بين التخطيط و الموازنة العامة، ويهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة، بكفاءة و فعالية لإشباع أكبر قدر ممكن من المواطنين.

ميزانية الأساس الصفري

يقوم هذا الأسلوب على أنه عند وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق، أو حجم النشاط السابق أو حتى إذا كان هذا البند موجوداً في السابق ولا طريقة الأداء المتبعة في السابق. بل توضع التقديرات وفق الظروف كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة المتوقعة و ليس مجرد التغيير في التكاليف من عام لآخر.

أهمية الميزانية العامة

من خلال نظريته للمالية العامة سنة 1959 أوضح الاقتصادي الشهير Musgrave أن لسياسة الميزانية ثلاث وظائف رئيسية:

وظيفة التخصيص: من خلال البحث عن إشباع الحاجات العامة عن طريق النفقات العامة.
وظيفة إعادة التوزيع: و التي تتم من خلال إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الثروة عن طريق الجباية و التحويلات الاجتماعية.

وظيفة الاستقرار: من خلال محاولة التدخل في بعض الظروف الاقتصادية و ذلك بتحريك قوى الطلب الفعلي و سوق العمل و بالتالي معدلات النمو على المدى الطويل، هذا بانتهاج سياسات تدعم بعض النشاطات كدعم السياسة الصناعية.

و الميزانية من خلال هذه الوظائف تحقق أهمية كبرى في مجالات متعددة و هذا ما سنعرضه فيما يلي:

الأهمية الاقتصادية

لقد أصبح الهدف وراء الميزانية العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام عجز الميزانية العامة (التمويل بالعجز) وفائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي كحالة التضخم يستخدم الفائض وحالة الكساد يستخدم العجز المنظم، كما أصبحت الميزانية تستعمل كأداة لتقديم العون و الحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية على المستوردات وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب. وفي بعض الحالات منح القروض الميسرة لدعم قيام النشاط والإنتاج المحلي.

الأهمية المالية

تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل و تعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية. كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة و الأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة.

الأهمية الاجتماعية

الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية، ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف الى تصحيح التفاوتات الاجتماعية و ضمان الترابط الاجتماعي.

الأهمية السياسية

لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة أن يعتمد مشروعها من

طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.